

الدين والكياسة السياسية

ورقة مناقشة حول "المحادثة الطويلة" في منتدى أمريكا والعالم الإسلامي 2012

بيتر ماندافيل، مدير مركز علي فوراك أك للدراسات الإسلامية، جامعة جورج ميسون؛ زميل أول غير مقيم، مشروع علاقات الولايات المتحدة مع العالم الإسلامي في معهد بروكجز*

مقدمة

أعدت الأحداث الجسام التي وقعت في عام 2011 في منطقة الشرق الأوسط، أكثر من أي شيء آخر، تركيز اهتمام العالم على قوة الشعب. كانت هذه الثورات هي ثورات مواطنين مدفوعين في المقام الأول بالرغبة في خلق دول ومجتمعات يتمتع فيها الأفراد بصوت أعلى، ويمكن أن تُحاسب فيها الحكومات على تصرفاتها. ومع وقوع تحولات معقدة وصعبة في المنطقة، تثار تساؤلات حول كيفية إنشاء أنظمة سياسية جديدة تتميز بالالتزام بالتعددية الحقيقية والعدالة الاجتماعية. كما أثارت تساؤلات مماثلة الجدل حول حدود الكياسة والتسامح، وحتى في بعض الأحيان العنف، في أفغانستان وباكستان اليوم. وفي المجتمعات شديدة التدين والديمقراطية مثل الولايات المتحدة، طرحت الأصوات من مختلف الانتماءات السياسية أسئلة صعبة حول دور الحكومة في تشكيل الأخلاق العامة، لاسيما فيما يتعلق بالقيم الدينية.

مع سعي المجتمعات لتنقيح قواعدها السياسية الأساسية وتشكيل مؤسسات سياسية جديدة، تثار بعض الأسئلة الأكثر تعقيداً وإرباكاً حول الدين والدور الذي ينبغي أن يؤديه. من ناحية، هناك الكثير يمكن العثور عليه في التقاليد الدينية الكبيرة على مستوى العالم، والتي تعمل على تعزيز وترسيخ المواطنة والكياسة السياسية. فمفاهيم التسامح والرحمة واحترام سيادة القانون والمؤسسات الحاكمة هي مفاهيم مركزية في جميع الأديان الكبرى. لكن كثيراً ما تثار القضايا الصعبة حول مسألة دور الدين في السياسة، لاسيما في المجتمعات المتنوعة التي تتزايد كقاعدة في ظل التوجه نحو العولمة. على سبيل المثال، إذا كان الإيمان يُعلم الأخلاق العامة، ما هي المساحة المتاحة لأولئك الذين هم من خارج المعتقدات الدينية التي يعتنقها الأغلبية أو غير المؤمنين؟ وعلى الرغم من أن العديد قد يتفقون على أن القيم الدينية يمكن، بل ويجب، غرسها في الحياة السياسية، فما زالت تثير مسألة ما إذا كان للسلطة الدينية أي مطلب أعلى في تحديد التشريع أو الموافقة عليه مجموعة من القضايا الشائكة. ما هي العلاقة المناسبة بين الدولة والمؤسسات الدينية وغيرها من الجهات الدينية الأخرى؟ كيف يمكن ضمان حقوق كاملة لجميع المواطنين، و لاسيما أولئك الذين ينتمون لأقلية، ومن يمتلك السلطة لتحديد حدود المواطنة؟ نظراً لأهمية الدين والقيم الدينية للكثيرين باعتبارها الركيزة

* هذه الورقة تمثل تنويجاً لحديث مستمر بين علماء وموظفي بروكجز. ويود الكاتب أن يشكر بشكل خاص كينيث بولاك وستيفن جراندي وتامارا كوفمان ويتس ودريه باداني وأكرم الترك على تعليقاتهم ومساهماتهم.

الأساسية لتحديد الصواب من الخطأ، ما هو دور كل من الدولة والمؤسسات الدينية في صياغة وتنفيذ وتطبيق كل من المعايير الدينية والشؤون العلمانية؟ ومن هو المخوّل لتعريف الدين والحديث باسمه؟ وعندما تنشأ الخلافات، وهو أمر لا مفر منه، حول مفاهيم مختلفة للأخلاق والسلطة والأولويات الوطنية، إلى أين يمكننا التوجه للعثور على موارد وأمثلة من أجل حل هذه الخلافات بحكمة وعدالة؟ ستغطي هذه الورقة هذه الأسئلة، مع أمور أخرى، بغية وضع الأساس لـ"المحادثة الطويلة" عن الدين والكياسة وبناء الدولة في منتدى أمريكا والعالم الإسلامي 2012.

خارطة طريق لـ"المحادثة الطويلة"

سيتم تنظيم نقاشنا في المنتدى حول العلاقة الثلاثية بين الدولة والمجتمع والدين. ونأمل بشكل أكثر تحديداً مناقشة قضايا مثل:

- ما هو دور المؤسسات والسلطات الدينية في التحولات الديمقراطية الجديدة؟ كيف يمكن أن تساعد هذه المؤسسات في ترسيخ قيم المواطنة والكياسة السياسية؟ ما الأدوار الأخرى التي يمكنها القيام بها؟
- ما هو دور الدولة في تحديد و/أو تنفيذ القيم الأخلاقية والمعايير الدينية؟ ما هي الحدود المفروضة على دور الدولة في المجتمع؟
- هل يجب على المؤسسات والسلطات الدينية وغيرها من الجهات الدينية في المجتمع محاولة تشكيل الشؤون الاجتماعية والحياة العامة من خلال السياسة (فيما يتعلق بقضايا مثل اللباس والرعاية الاجتماعية وغيرها)؟ ما هي حدود هذا الدور؟
- كيف يجب على هذه المؤسسات عينها معالجة مسائل حقوق المواطنين كأفراد، من الرجال والنساء على حد سواء، واستقلالهم الذاتي، لاسيما عندما تختلف معتقداتهم الدينية أو الأخلاقية (على سبيل المثال، الأقليات الدينية والمنشقون السياسية غير العنيفة)؟
- من الذي يُعد مواطناً ومن الذي يقرر ذلك؟ ما هي الحقوق والحماية التي يجب تقديمها للمواطنين كأمر طبيعي، حتى لو اختلفت وجهات نظرهم ومعتقداتهم عن وجهات نظر ومعتقدات الأغلبية؟
- من الذي يحدد من يملك السلطة للتحدث باسم الدين في المجال السياسي؟

ينبغي أيضاً أن أوضح في البداية أن "المحادثة الطويلة" يقترب من هذه التساؤلات بروح من الانفتاح وبدون افتراض أنه من السهل الحصول على الإجابات "الصحيحة" بسهولة. بل علينا أن نبدأ من منطلق أن هذه الأسئلة هي أسئلة معقدة ويلزم بناء حوار عليها لتحديد مجالات الاتفاق والاختلاف. لذلك فهذه الورقة تهدف إلى تحديد التساؤلات الرئيسية وتأطير بعض المعايير لمناقشتنا، أو بعبارة أخرى، وضع تضاريس "المحادثة الطويلة"، بدلاً من وضع حلول أو الوصول لختام المناقشة في أي من هذه القضايا المعقدة متعددة الأوجه. في هذا الصدد، ينبغي أن يتم النظر إلى الأمثلة والخبرات المختلفة التي نستشهد بها من خلفيات متنوعة على أنها إثراء للمناقشة والحوار، وليس كمواقفات أو مقترحات لحلول مفضلة. وجهات النظر الممثلة في هذا المنتدى متنوعة للغاية، وهي سمة مميزة وقيمة راسخة لهذا التجمع السنوي، وبالتالي فمن المحتم أن تأتي إجاباتنا على هذه الأسئلة في إطار مماثل من الاتساع. هدفنا ليس إنتاج مجموعة واحدة محددة من الصفات أو مقترحات السياسة، بل نأمل في المقام الأول تحقيق تلاحق الأفكار وتقديم وجهات نظر جديدة وموارد وشركاء محتملين للوفود المشاركة في المنتدى، والذين ربما يواجهون بعض هذه القضايا الصعبة في مجتمعاتهم.

الدين والتحول المجتمعية

في ظل التغييرات التكنولوجية التي تحدث اليوم في الشرق الأوسط، ومع كتابة دساتير جديدة والتفاوض حول عقود اجتماعية، نرى أننا منقادين بطبيعة الحال إلى التساؤل عن الدور الذي يمكن أن يلعبه الدين في مساعدة الدول أثناء فترات التحول والاضطراب المعقدة والمحفوفة بالمخاطر. النمط الواحد الواضح في التاريخ المعاصر هو الدور القوي الذي لعبه الدين والمؤسسات الدينية في دعم، وفي بعض الحالات، قيادة الحركات الشعبية من أجل الديمقراطية والتمدن والتغيير الاجتماعي الإيجابي. فقد عملت الجهات الدينية والقادة الدينيين على الدوام كضمير الأمم وكبوصلة أخلاقية تشير للطريق نحو العدالة الاجتماعية والكياسة السياسية، على سبيل المثال، دور علماء الدين الإيرانيين في الثورة الدستورية في أوائل القرن العشرين، ومناهضة الاستعمار في جنوب آسيا في ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين، مروراً بحركة التحرر اللاهوتي في دول أمريكا اللاتينية في سبعينات القرن العشرين، والأسقف ديزموند توتو في جنوب أفريقيا في ثمانينات نفس القرن، والرهبان البوذيين في بورما منذ بضع سنوات مضت.

أثناء "الموجة الثالثة" للتحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية في الفترة من سبعينات القرن العشرين وحتى تسعينات نفس القرن، كانت الكنائس والجهات الدينية الأخرى هي الأصوات الحاسمة المعارضة ضد الأنظمة الاستبدادية، وكمنديات للمناقشة المجتمعية والحشد، وساعدت في الحفاظ على التماسك الاجتماعي عبر عمليات معقدة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي، يمكن النظر للدين على أنه يعزز ويرسخ التحول إلى الديمقراطية. وبالمثل، في كثير من الحالات الأخيرة من الحروب الأهلية والصراعات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية وأوروبا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، عملت القيادات الدينية كصنّاع سلام،

وكانوا على استعداد في كثير من الأحيان لتحمل مخاطر وتضحيات كبيرة لإيجاد أرضية مشتركة، في الوقت الذي تخلى فيه الآخرون عن تلك القضايا.

واحدة من الافتراضات الأساسية إذن هي فكرة أن الدين والقيم الدينية يمكن أن تكون بمثابة إسهامات غنية في الأداء السليم للمجتمعات الديمقراطية المتسامحة. في سياق العمليات المعقدة للتحويل السياسي، مثل تلك التي نراها اليوم في أجزاء من العالم العربي، من الأهمية بمكان بالنسبة للمجتمع الذي يشهد تحولاً أن ينظر بوضوح في الدور المحدد الذي يمكن أن تلعبه الأفكار والمؤسسات الدينية في دعم المؤسسات السياسية الناشئة، وتعزيز التسامح والشعور بالمسؤولية الجماعية، وتمكين مواطنين أقوياء وناشطين. أين وكيف ينبغي أن تجد الجهات الدينية لها مكاناً مناسباً في كتابة دساتير جديدة؟ كيف يمكن للقيم الدينية أن تتماشى مع القيمة الديمقراطية الأساسية المتعلقة بالحرية الفردية؟ كيف يمكن لمجتمع ما تحقيق معادلة متوازنة حيث لا تطغى السياسة على الدين، ولا يطغى الدين على السياسة، ولكن يتعايش كلاهما على المنفعة المتبادلة والسعي لتحقيق الصالح العام وإثراء المجتمع؟

الدولة والدين والكياسة

يمكننا أن نبدأ في التجاوب مع هذه القضايا الحاسمة التي تحيط بالدين والديمقراطيات الجديدة والتحول عن طريق طرح سؤال أساسي جداً. **كيف حددت المجتمعات المختلفة العلاقة بين الدين والدولة؟** تختلف التقاليد والممارسات هنا اختلافاً كبيراً في جميع أنحاء العالم، بدءاً من البلدان العلمانية الخالصة، مثل فرنسا، التي تحاول فرض جدار حماية صارم بين العالم الزمني للحياة العامة، والنظر لمسائل الإيمان على أنها تدخل في نطاق الحياة الخاصة، وحتى دول مثل المملكة العربية السعودية أو إيران التي يُنظر إلى نظام الحكم فيها على أنه مستمد مباشرة من الولاية الدينية والشرائع السماوية. حتى فيما بين البلدان التي تنص على وجود علاقة مباشرة بين الدين والدولة، نجد أعراف متباينة في العمل. الملك البريطاني هو المدافع الرئيسي من الناحية الفنية عن كنيسة إنجلترا، الدين الرسمي للدولة، ولكن لا تبني الدولة تشريعها على أساس تعاليم الكنيسة وجزء كبير من المجتمع البريطاني والثقافة السياسية هو علماني إلى حد كبير. في العقود الأخيرة، فرضت الحكومة المصرية نظام علماني إلى حد كبير، يحظر تأسيس أحزاب سياسية على أساس الدين، على الرغم من أن الدستور المصري قد اشترط منذ سبعينيات القرن العشرين أن "الإسلام هو المصدر الرئيسي للتشريع" وتدين الأفراد الشخصي ملحوظ للغاية عند معظم المواطنين. حتى في المجتمعات التي من المفترض أن تكون ثقافتها السياسية متشابهة جداً، يمكن أن يكون هناك اختلافات هامة في كيفية ترابط الدين مع الحياة العامة ومناطق هذا الترابط. الأمثلة على دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا، وهما مجتمعان علمانيان ليبراليان من الناحية الإسمية ولدا في فترة التنوير الأوروبي، توضح هذه النقطة بشكل خاص. يتم اعتبار الفرنسيين المرشحين لمنصب سياسي رفيع والذين يتحدثون بصراحة عن معتقداتهم الدينية أنهم يتحدثون حديثاً خاطئاً، بينما في الولايات المتحدة يكون الأمل ضئيلاً لدى المرشحين للرئاسة في الحصول نتائج ما لم يكن لديهم إيمان يتحدثون عنه بحماس.

في كثير من المجتمعات، يُعد الدين مظهرًا هاماً من مظاهر التلاحم الوطني والهوية. من المعتاد أن تشير الدساتير إلى دين رسمي للدولة من أجل التأكيد على الدور المركزي لتقليد إيماني معين يدل على شعور وطني بالتاريخ والهوية الثقافية لشعب ما. حتى في الولايات المتحدة، حيث هناك زعم بالفصل بين الكنيسة والدولة، يعتبر الله محوري في الصورة الذاتية الأميركية، والرمزية الدينية واسعة الانتشار في ثقافتها المدنية. تحمل القطع النقدية الأميركية عبارة "نحن نثق في الله"، وقسم الولاء في الولايات المتحدة هو "أمة واحدة خاضعة لله".

تعطي لنا هذه التجارب المتناقضة نطاقاً عريضاً للنظر في مختلف الخيارات والنهج. لذلك يجب أن نسأل ما إذا كان ينبغي على الدولة أن تمتلك سلطة لتنظيم المؤسسات الدينية والحياة الدينية لمواطنيها. وإذا كان الأمر كذلك، فما هو مقدار هذه السلطة وحدودها؟ في الممارسة العملية، يتوقف الجواب على هذا السؤال في كثير من الأحيان إلى حد كبير على الخصائص والأصول التاريخية لدول معينة. فحيثما هيمنت الإيديولوجيات التي تسعى إلى التقليل من أهمية دور الدين في المجتمع على الحكومات، مالت الدول الحديثة إلى تحقيق أقصى قدر من السيطرة على المؤسسات الدينية. تعتبر مديرية الشؤون الدينية (*Diyanet*) في تركيا، والتي ترخص جميع المساجد والمرافق التعليمية لتدريب الأئمة، هي أحد الأمثلة. وهي مسؤولة حتى عن تحديد نص الخطبة التي تقدم خلال صلاة الجمعة في آلاف المساجد الخاضعة لسلطتها. وبالمثل، وإن كانت بطريقة أقل تدخلاً، بدأت الدولة المصرية منذ خمسينات القرن العشرين فصاعداً تأكيد سلطتها تدريجياً على المؤسسات الدينية الكبرى مثل الأزهر، حيث دمجت إدارة هذه المؤسسات في بيروقراطية الدولة. ولكن في ظروف أخرى، تبدو هرمية السلطة بين الدولة والمؤسسات الدينية أقل وضوحاً. في بولندا، على سبيل المثال، اتجهت الكنيسة الكاثوليكية إلى التمتع باستقلالية كبيرة من حيث قدرتها على صياغة وجهات النظر العامة والتدخل في الجدل السياسي حتى وهي تتلقى مستويات عالية من الدعم المالي من الأموال العامة.

تطغى المناقشات الدينية إلى حد كبير جداً على الساحة العامة في الولايات المتحدة اليوم. أحد الأمثلة على ذلك هي الآراء المستمرة والساخنة في كثير من الأحيان حول قضايا مثل الإجهاض وتدريب نظرية التطور والصلاة في المدارس. وقعت واحدة من النقاشات الأخيرة في الولايات المتحدة عندما قررت الحكومة الاتحادية أن على جميع أرباب العمل في البلاد، بما في ذلك المدارس والمستشفيات التابعة دينياً، توفير خدمات وسائل منع الحمل كجزء من خطط الرعاية الصحية التي يقدمونها لموظفيهم. واعترضت بعض المنظمات الدينية بأنه ينبغي أن تكون معفاة من هذا الشرط لأنه، في رأيها، يعد إجباراً من الحكومة على اتخاذ إجراءات لا تتفق مع قيمها الدينية، أو كما وصفه البعض "العلمنة القسرية". أشعل هذا الحدث، جنباً إلى جنب مع تصريحات الرئيس باراك أوباما الأخيرة حول دعمه لزواج المثليين، جدلاً واسع النطاق في الولايات المتحدة حول العلاقة بين الدولة والمجتمع والحياة الدينية للمواطنين.

غرس دون إكراه

لذلك ربما نطرح سؤالاً أكثر جوهرية: ماذا ينبغي أن يكون دور الدولة في تنفيذ و/أو فرض المعتقدات الدينية والتعاليم؟ يثير هذا السؤال مسألة في غاية الأهمية. ويدعونا إلى التساؤل عما إذا كان للدولة، بجانب وظيفتها في تنفيذ وتطبيق القوانين، دوراً تلعبه في وصف الأخلاق المطلوبة للديمقراطية وحراستها. وبعبارة أخرى، هل ينبغي على نظام الحكم أن يجعل من الدولة حكماً أعلى الصواب والخطأ؟ إذا كان الأمر كذلك، تحت أي ظروف ينبغي أن تفعل ذلك، وما هي حدود هذا الدور، وهل ينطبق فقط على قضايا بعينها؟ هل ينبغي على الدولة أن تعكس قيم الأغلبية أم ينبغي أن تتوسط بين الرؤى الأخلاقية المعارضة؟ في بعض المجتمعات هناك بعض القضايا التي تدخل ضمن نطاق المجال الخاص، أو حيث يُنظر للقدرات التنظيمية للدولة على أنها محدودة، مثل مسائل المعتقدات الدينية الشخصية بما في ذلك حرية تغيير الدين ومسألة اللباس والسلوك الجنسي، وما إلى ذلك. في بعض الحالات، يعالج الدين بالطبع هذه القضايا بشكل مباشر تماماً (على الرغم من أن تفسيرات تلك التعاليم الدينية تتفاوتت تفاوتاً كبيراً في كثير من الأحيان). ما هو شكل تقسيم العمل بين الدولة والمؤسسات الدينية في تقديم التوجيه والتنظيم مثل هذه القضايا؟ على سبيل المثال، تميل المعايير الأمريكية حول الحرية الدينية إلى اعتبار أن قوانين تركيا وفرنسا التي تحظر ارتداء الحجاب في المؤسسات العامة مقيدة للحريات على نحو غير ملائم. في الوقت نفسه، ينظر التأكيد الأميركي على الحريات الفردية إلى القوانين التي تتطلب ارتداء الحجاب على أنها بالمثل غير مناسبة.

من ثم هناك تساؤل حول مَنْ الذي يجب تعزيز أخلاقياته. إذا أخذت الدولة على عاتقها دور عكس وتطبيق القيم الأخلاقية للأغلبية الدينية، ما الأثر الذي يتركه ذلك على الوضع الاجتماعي ورفاهية المواطنين الذين لا ينتمون إلى دين الأغلبية، أو الذين يفسرون ذلك بطريقة مختلفة؟ هل يفوّض مثل هذا الدور المساواة في المواطنة؟ على سبيل المثال، بعض الذين يدعون أنه يجب على الدولة أن تفرض الشريعة الإسلامية يدعون أنها قد لا تطبق ذلك إلا على المسلمين، ولكن يعرب العديد من غير المسلمين عن قلقهم بأنهم سيصبحون مواطنين من الدرجة الثانية في إطار هذه الترتيبات. وعلى الرغم من أن القيم الإسلامية ستلهم حتماً السياسة والقانون في مجتمع غالبية من المسلمين، فستبقى هناك اختلافات واسعة في تطبيقها في ظل القانون، سواء من حيث النظرية أو التطبيق. علاوة على ذلك، هناك مسائل هامة لا تزال قائمة حول مَنْ المسؤول عن تحديد القيم الإسلامية. وبالمثل، يعرب العديد من المواطنين في الولايات المتحدة عن دعم فكرة أن بلدهم هي بلد مسيحي وينبغي أن يكون كذلك، بينما تختلف وجهات النظر جداً حول ما يعنيه ذلك من الناحية العملية فيما يتعلق بدور الدولة في تنظيم أو إفساح المجال للتعبير بشكل ملموس عن القيم الدينية في السياسة أو القانون.

هناك عامل آخر في مسألة معنى أن تقوم الدولة بتنفيذ القانون الديني يكمن في حقيقة أنه حتى بين مؤيدي الشريعة، على سبيل المثال، يبدو أن هناك تصورات متعددة لما يتطلبه القانون فعلاً في الممارسة العملية. فبينما تشير استطلاعات الرأي في معظم أنحاء العالم الإسلامي إلى مستويات عالية من الدعم لأحكام الشريعة الإسلامية بصورة مجردة، فمن الواضح وجود آراء تختلف اختلافاً كبيراً عندما يتم سؤال الناس عن متطلبات وممارسات محددة من المفترض أنها تُستمد من الشريعة. كما تشير هذه البيانات نفسها أنه بينما يدعم العديد من المسلمين الشريعة، فهم

يساوون في المقام الأول بين هذا المصطلح والمفاهيم الواسعة للأخلاق والعدالة وسيادة القانون، وليس مع فكرة أنه يجب على الدولة فرض شروط سلوكية محددة على مواطنيها عن طريق القوانين. تثير هذه النقطة تساؤلاً جديداً عن كيف ينبغي على المواطنين ومؤسسات الدولة فهم معنى الشريعة من الناحية العملية وما معنى خلق نظام سياسي قائم عليها. فبينما يعتبر تطبيق وإنفاذ الدولة المباشر لقانون الأحوال الشخصية الإسلامية هي طريقة واحدة للتفكير في تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية، هناك طرق أخرى تم اقتراحها. إحدى الطرق التقليدية في التفكير، والتي تشمل كلاً من الشخصيات التاريخية مثل قاضي المحكمة الشرعية المصرية علي عبد الرازق (1888-1966) والمفكرين المعاصرين مثل الباحث السوداني عبد الله النعيم، تؤكد على فكرة أنه لا ينبغي التفكير في الشريعة بوصفها هيئة مستقلة ومغلقة من القانون مختلفة تماماً عن القوانين التي تأتي أصولها من خارج الدين. بالنسبة لهؤلاء، فأى قانون، بغض النظر عن مصادره الأساسية، يمكن اعتباره متوافقاً مع الشريعة الإسلامية طالما أن مضمونه يجسد المبادئ والقيم الأخلاقية الإسلامية. التفكير في الشريعة بهذه الطريقة يجعل من الممكن النظر إليها على أنها ليست فقط متوافقة مع النظم القانونية العلمانية بل ومطابقة تقريباً.

ديانة من؟

إذا تحملت الدولة دور تطبيق أو فرض القيم الدينية، فهل يعمل هذا على تراجع أو تفويض السلطة الروحية للمؤسسات الدينية والقادة الدينيين؟ مَنْ الذي يمتلك سلطة التحدث باسم الدين وتحديد المعايير الدينية في سياق فن الحكم؟ هناك تناقض على سبيل المثال بين الكنيسة الكاثوليكية الرومانية التي تمتلك سلطة مركزية بلا منازع يمثلها شخصية البابا الذي يرأس تسلسل هرمي ديني واضح، والإسلام السني حيث لا يوجد سلطة واحدة معترف بها عالمياً. في الإسلام، هناك اتجاه للتفكير في المعرفة الدينية والسلطة على أنهما يتعلقان بمجموعة من المصادر والتقاليد بدلاً من نظام "كنسي" مركزي. هذه المصادر تخضع لتفسيرات متعددة، ومتضاربة في بعض الحالات، من جانب الخبراء المكلفين بتوضيح معناها. وفي حين تحظى بعض القضايا بقدر كبير من الاتفاق (الإجماع) بين كبار علماء الدين، يثير البعض الآخر جدلاً، مع عدم وجود آلية واضحة متاحة لتسوية هذا الجدل على نحو جدير بالقبول. وقد رأى البعض وجود قيمة في تنوع وجهات النظر هذه. قال أحد المفكرين البارزين، وهو الشيخ راشد الغنوشي من تونس، أن أحد الطرق الممكنة للتوفيق بين الديمقراطية والحكم الإلهي يكمن في تمكين المواطنين من الاختيار، حتى لو عن طريق التصويت، بين التفسيرات ووجهات النظر المتعددة لعلماء الدين البارزين، واثقاً في الإرادة الجماعية للمسلمين المؤمنين المخلصين لتحقيق شيء ما يتعلق بالصالح العام. في وجهة النظر هذه، تساعد السلطات والمؤسسات الدينية على وضع معايير النقاش حول الأخلاق العامة، وتصبح آلية السياسة الديمقراطية هي الحكم الذي ستقبله الدولة تفسيراته الدينية على أنها تفسيرات رسمية. ومع ذلك، قدر يرى البعض هذا بمثابة إخضاع المشيئة الإلهية لسلطة علمانية، أو تعدي على الحرية الدينية.

هناك صعوبة أخرى تكتنف مسألة مَنْ يمتلك سلطة التحدث باسم الدين تتعلق بحقيقة أن التمييز بين الجهات "الدينية" و "غير الدينية" الفاعلة ليس دائماً تمييزاً واضحاً جداً. فبينما يوجد في المسيحية بعض الطوائف التي لديها رجال دين معترف بهم وتنظيماً كنسياً، وفي البوذية تقاليد رهبانية، وفي الإسلام واليهودية فئة كبيرة من علماء الدين والمتخصصين الفقهيين، تدعي العديد من الأصوات البديلة في المجتمع والسياسة اليوم أنها تغلب دوراً في إحداث توافق بين مجتمعاتها والتعاليم الدينية. أحياناً تكون هذه الجهات والحركات الدينية "العلمانية" على خلاف مع المؤسسات والسلطات الدينية التقليدية، حتى عندما تتقاسم ظاهرياً الهدف المشترك في التأكيد على دور الدين. في بعض الحالات، لا تعترف بعض أجزاء من المجتمع بالسلطة الدينية لرجال الدين الذين يأتون من أجزاء أخرى من المجتمع، ناهيك عن عدم قبولهم (على سبيل المثال، العراق والبحرين وسوريا وباكستان وغيرها). علاوة على ذلك، نجد جماعات سياسية حزبية تدعي بأن ميولها السياسية الخاصة تحظى بسلطة دينية، ولذلك فهي تطلب الولاء من أتباعها. آخرون، مثل المسيحيين الإنجيليين في الولايات المتحدة، يفضلون العمل من خلال جماعات مصالح خاصة ومحاولات كسب التأييد السياسي لجذب المسؤولين المنتخبين لوجهة نظرهم. شكّل بعض السلفيين الآن أحراباً سياسية محددة بغرض الصراع من أجل السلطة. ولذلك فالتحدي ليس بسيطاً في اتخاذ قرار تقسيم العمل بين الدولة ومجموعة من الجهات الفاعلة والمؤسسات الدينية المحددة بوضوح، ولكن هناك حاجة إلى الاعتراف بأن الأصوات الدينية في العالم اليوم قد أصبحت شديدة التنوع. تختلف الجهات الدينية في كثير من الأحيان على نطاق واسع في النوع، وفي فهمهم للمحتوى ودور الدين في المجتمع، حتى داخل نفس التقليد الإيماني.

التحديات المعقدة، الأساليب الإبداعية

إذا ما هي الخيارات التي لدينا للإجابة على هذه الأسئلة في العالم الحقيقي المليء بمشاكل حقيقية؟ على المجتمعات مواجهة وجهات النظر المتعددة والمتضاربة في كثير من الأحيان حول هذه الأسئلة داخل جماعات مواطنيها. على سبيل المثال، كثير من المسلمين سيرضون بمفهوم الشريعة الذي يتساوي مع مفهوم غير متبلور أن "تكون أخلاقية". وعلى نحو مماثل، من المرجح أن تظل الأقليات الدينية متشككة من فكرة أن يتمكنوا من التمتع بالحقوق الكاملة في ظل نظام قانوني يقوم على التطبيق المباشر لقانون الأغلبية الدينية. حتى ذلك الحين كيف يمكن للمواطنين من وجهتي النظر المتباينتين هاتين أن يتفقوا على قواعد مشتركة لنظام الحكم؟

أي حديث يركز على مسألة العلاقة بين الدين والكياسة والمواطنة بحاجة للتساؤل عن طبيعة وحدود تلك الفئة الأخيرة. كيف يتم تعريف "المواطن"، وما إذا كان يجب أن تغلب الهوية الدينية دوراً في هذا التحديد، وكيفية ضمان المساواة بين المواطنين من مختلف الأديان هي كلها أسئلة محيرة. أن يتمتع أحد المواطنين بكامل الحقوق في ظل القانون قد يبدو بديهياً، ولكن ليس هذا دائماً واضحاً جداً في الممارسة العملية. حتى مع وضع مسألة المهاجرين أو المقيمين المؤقتين الذين لا يحملون جنسية جانباً، فقد توجب على المجتمعات منذ فترة طويلة التعامل مع الجماعات التي كانت إدعاءاتها بالانتماء الكامل ومنح حق التصويت موضع شك. ظل الأميركيون الأفارقة لسنوات عديدة في الولايات

المتحدة ضمن هذه الفئة. في كثير من البلدان، يتم النظر للأقليات الدينية على أنها بدع، مثل الأحمدية في باكستان، والعلويين في تركيا، والشيعية في المملكة العربية السعودية، والمورمون في الولايات المتحدة، وقد عمل العلماء المسيحيون في ألمانيا لفترة طويلة كموانع صواعق سياسية في هذا الصدد، ناهيك عن التعرض للاضطهاد والعنف المتكرر. على سبيل المثال، كانت هناك نقاشات مستمرة حول ما إذا كان يجب على أعضاء هذه الجماعات التمتع بحقوق متساوية، ولاسيما الحق في تقلد المناصب السياسية العليا. هناك أيضاً مسألة ما إذا كان للقوانين التي تعبر عن القيم الدينية التي يعتنقها الغالبية تأثيراً على الحط من قيمة مواطنة الأشخاص الذين لا يؤمنون بعقيدة الأغلبية. لعل جنوب أفريقيا تقدم اليوم أفضل مثال لمجتمع قد مر بعملية مؤلمة في محاولة لتجاوز نظام قد عمل على الحط من قيمة قطاعات كبيرة من سكانه وحرمانهم من حقوقهم على أساس طبقي وعرقي. وقد تحمل عملية كتابة دستور جنوب أفريقيا في مرحلة ما بعد الفصل العنصري العديد من الدروس القيّمة للمجتمعات الأخرى التي تحاول تفادي وجود انقسامات اجتماعية نتيجة عدم المساواة في المواطنة.

بينما يبدو أنه من غير المرجح أن يقدم "المحادثة الطويلة" في الدوحة حلاً لأي من هذه الأسئلة المعقدة بشكل قاطع، فهناك إمكانات هائلة أمامنا لحمل مناقشاتنا معنا بعد انتهاء المنتدى والاستمرار في طرحها في أوطاننا. بالطبع، في كثير من الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط والولايات المتحدة وخارجها، هذه الأسئلة عينها هي بالفعل مادة لجدل صاخب. هدفنا هو عدم تقديم الحلول الجاهزة أو فرض صفات سياسية. ولكن أملنا هو أنه فيما نتفاعل معاً، مواطن مع مواطن، يمكننا اكتشاف الأفكار والموارد والخبرات التي يمكن أن تتحى بالمناقشات الجارية في مناحي حياة كل منا إلى طرق بنائية جديدة وفتح آفاق جديدة من الإمكانيات.